AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: Tel: +251-115- 517 700 Fax: +251-115- 517844 / 5182523
Website: www.au.int

PA21289

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية والثلاثون
22 – 26 يناير 2018
أديس أبابا، إثيوبيا

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1051 (XXXII) Rev.1

تقرير عن الوضع الإنساني في أفريقيا

الوضع الإنساني في أفريقيا
يوليو 2017 - يناير 2018

مقدمة

1. يقدم التقرير نظرة عامة عن الوضع الإنساني في القارة الناجم عن النزاعات المسلحة، وانعدام الأمن الغذائي والكوارث الطبيعية وآثار النزاعات المسلحة. ويسلط الضوء على الاتجاهات العامة لكل من النزوح الداخلي والعابر للحدود، واحتياجات السكان المتضررين وإنقاذ الحياة، والبحث عن حلول دائمة. والمعلومات المستخدمة في التقرير مستمدة من المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والبيانات التي جمعت من الأمم المتحدة. مع الأخذ في الاعتبار الكامل الملاحظات التي سبق أن تقاسمتها الدول الأعضاء مع المفوضية حول هذا التقرير، ولإيجاد فهم أفضل للعوامل التي تؤدي إلى النزوح والاحتياجات الإنسانية في أفريقيا، وبناء قدرة الدول الأعضاء على جمع البيانات ونشرها وتحليلها، تواصل المفوضية الاضطلاع بمبادرات التدريب وغير ذلك من مبادرات تنمية القدرات ذات الصلة بتحسين إدارة البيانات المتعلقة بالنزوح والمسائل الإنسانية.

2. علاوة على ذلك، يتضمن هذا التقرير بيانا عن أنشطة المفوضية التي تم الاضطلاع بها خلال الفترة من يوليو 2017 ويناير 2018، في معالجة الأزمات الإنسانية في القارة، وتقديم المساعدة اللازمة للدول الأعضاء. وقد نفذت هذه الأنشطة مع مجموعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك الشركاء في الاتحاد الأفريقي والوكالات الإنسانية.

3. ومن حيث المنهجية، ووفقا لمقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.986 (XXXI) الصادر في 1 يوليو 2016، استخدم هذا التقرير المعلومات والإحصاءات من الدول الأعضاء والشركاء من وكالات الأمم المتحدة التي لها ولاية عالمية بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا والهجرة والكوارث.

نظرة عامة على الوضع الإنساني في أفريقيا

4. كانت النزاعات المسلحة في شمال شرق نيجيريا والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان المسببات الرئيسية للاحتياجات الإنسانية والنزوح القسري خلال النصف الثاني من عام 2017. وفي حوض بحيرة تشاد وجنوب السودان والصومال، كانت النزاعات وتقلبات المناخ عوامل أدت إلى انعدام الأمن الغذائي الشديد. وكانت الكوارث الطبيعية الأسباب الرئيسية للوضع الإنساني المضطرب في الصومال وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

5. ترك عدد كبير من اللاجئين ديارهم بسبب الاضطهاد والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان. وبحلول نهاية عام 2016، كان هناك 5.6 مليون لاجئ وطالب لجوء وأكثر من 12 مليون نازح داخلي في الإقليم. وقد تسبب النزاع في جنوب السودان في واحدة من أسرع أزمات اللاجئين تفاقما في العالم، حيث فر مليونا لاجئ إلى البلدان المجاورة. وقد شهد عدد اللاجئين من جنوب السودان نموا بنسبة 60 في المائة خلال النصف الثاني من عام 2016. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإرتريا وبوروندي والصومال من بعض أكبر البلدان المصدرة للاجئين.

6. استضافت عدة بلدان أفريقية اللاجئين لسنوات عديدة. وتواصل البلدان الأفريقية إبداء بمستويات مثالية من التضامن مع أولئك الذين نزحوا إليها قسرا. وتوجد بعض أكبر البلدان المضيفة للاجئين في العالم في أفريقيا. وتستضيف الجزائر والكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا 4.9 مليون لاجئ. ويمثل ذلك 28 في المائة من المجموع العالمي. تواجه هذه البلدان الأفريقية بالفعل عوائق هيكلية شديدة أمام النمو الاقتصادي والتنمية، وعادة ما تكون لديها أقل الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الأشخاص الذين يطلبون اللجوء. ويوجد في تشاد، على سبيل المثال، رابع أكبر عدد من اللاجئين مقارنة بسكانها الوطنيين. ولعدة سنوات، ظلت الأسباب الجذرية لأزمة النزوح مهملة، مما يضع اللاجئين في حالات طال أمدها ويعرضهم لمخاطر النزوح المتعددة. عاد نحو 200 552 لاجئ في أفريقيا إلى بلدانهم الأصلية في عام 2016، وغالبا في ظروف غير مثالية. ومنذ أغسطس 2016، عاد أكثر من 000 250 لاجئ نيجيري إلى نيجيريا من الكاميرون، وكثير منهم في حالات نزوح داخلي.

7. بالإضافة إلى تدفق اللاجئين، كان هناك عدد كبير من النازحين داخليا في أفريقيا في عامي 2016 و2017. وكان نحو 3،9 مليون شخص قد نزحوا أخيرا داخل بلدهم. وقد بلغ عدد النازحين داخليا 12.6 مليون شخص في نهاية عام 2016. ويستضيف جنوب السودان أكثر من مليوني نازح داخليا. وتشمل البلدان الأخرى التي تضم عددا كبيرا من النازحين، السودان (2.9 مليون)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (2.9 مليون)، والصومال (2.6 مليون). ومن بين النازحين النساء والأطفال الذين غالبا ما يكونوا أكثر الفئات ضعفا.

8. لا تزال النزاعات أهم دافع إلى النزوح الداخلي في أفريقيا. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 70 في المائة من النزوح الداخلي في أفريقيا ناجم عن النزاعات. ولا تزال حالات النزاع التي طال أمدها، والعنف المنتشر وعدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والصومال وشمال شرق نيجيريا وليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وحوض بحيرة تشاد قائمة، مع فرار عشرات الآلاف من الناس من ديارهم. ولا يزال الإرهاب هو الدافع وراء النزاع في شمال شرق نيجيريا وغيرها من بلدان حوض بحيرة تشاد والصومال.

9. إن انعدام الاستقرار الناجم عن التحديات التي تواجه ليبيا خلال هذه الفترة الانتقالية وما رافق ذلك من ظهور مناطق لا تخضع لأية سلطة قد تسببا في معاناة بالغة للمدنيين، بمن فيهم المهاجرون من جنوب الصحراء واللاجئون وطالبو اللجوء. وقد أدى عدم الاستقرار الناجم عن تلاشي هياكل الحكم في ليبيا وما يصاحبه من خلق حيز غير قابل للحكم إلى موجة متصاعدة من أخطر المعابر غير القانونية للبحر الأبيض المتوسط من قبل العديد من المهاجرين الأفريقيين. ولا تزال حالات الهجرة غير النظامية مستمرة بلا هوادة، مما يؤدي إلى وفاة عدة أشخاص في البحر الأبيض المتوسط. وقد أدى احتجاز المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء إلى تعريض الفئات الضعيفة للإساءة والاستغلال. كما يواجه المهاجرون الرقّ والممارسات الشبيهة بالرقّ من قبل الشبكات الإجرامية والعصابات والجماعات الإرهابية. وقد اضطلعت مفوضية الاتحاد الأفريقي بدور قيادي قوي في الاستجابة للأزمة المستمرة التي يعيشها المهاجرون الأفريقيون في ليبيا. وقد أرسل رئيس المفوضية على الفور بعثة رفيعة المستوى إلى ليبيا للتشاور مع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والسلطات الليبية والشركاء في المجال الإنساني. كما احتل الوضع الليبي مكان الصدارة في جدول أعمال قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي التي عقدت في أبيدجان كوت ديفوار حيث تم على الفور اتخاذ قرار بإنشاء فريق عمل ثلاثي يتألف من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة (ممثلة في المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين). ويعمل فريق العمل حاليا على وضع خطة للإجلاء الإنساني الفوري من أجل إنقاذ ما

يقرب من 000 15 شخص. وتعمل الحكومات الأفريقية المعنية والسلطات الليبية والشركاء أيضا على تسهيل العودة الطوعية للمهاجرين.

10. أظهرت بلدان أفريقية عديدة تأثرت بشدة بآثار النينو والنينا، ولا سيما في الإقليمين الشرقي والجنوبي، القدرة على الصمود والانتعاش. وبسبب الجفاف الشديد وغير المسبوق الذي اجتاح الإقليمين، وفي أعقاب الفيضانات الشديدة، لا يزال هناك عدد كبير من المدنيين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وتشمل بعض هذه البلدان المتضررة بشدة إثيوبيا وكينيا وأوغندا والصومال وبوروندي في شرق أفريقيا؛ في حين أن البلدان المتضررة في الجنوب الافريقي هي ليسوتو وسوازيلاند وزيمبابوي وناميبيا وملاوي وجنوب أفريقيا.

11. ومن المحتمل أن تؤدي دودة الجيش الخريفية، وهي آفة جديدة في بعض أقاليم أفريقيا، إلى إلحاق أضرار واسعة النطاق بالمحاصيل تزيد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي. ويؤثر ذلك بشكل خاص على المحاصيل ذات الأهمية الاقتصادية مثل الذرة والأرز والذرة الرفيعة والكسافا والقطن ومحاصيل الخضر أيضا. وقد أبلغت نحو 25 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي عن انتشار دودة الجيش الخريفية. وسينعكس تأثير الدودة على الأمن الغذائي وسبل كسب العيش للمزارعين والتجارة على نحو بالغ، نظرا لأن لها إمكانية التأثير على أكثر من 80 نوعا من المحاصيل. وتعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع الحكومات والشركاء الدوليين وخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لجمع المعلومات وتحليلها ونشرها؛ وخلق الوعي بالمشكلة بين الدول الأعضاء؛ وتبادل الخبرات؛ وتقديم المساعدة الفنية المطلوبة.

12. أدت الأمطار الغزيرة والمطولة في سيراليون إلى انهيار ضخم في 14 أغسطس 2017، وأسفر عن وفاة 500 شخص وتدمير الممتلكات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى انهيار أرضي كبير حدث هناك في 15 أغسطس 2017 إلى وفاة أكثر من 170 شخصا وخسارة كبيرة في الممتلكات.

التحليل الإقليمي
إقليم شمال أفريقيا

13. لا يزال إقليم شمال أفريقيا يشكل نقطة عبور أو مقصدا لتدفقات هائلة من الهجرة المختلطة من أفريقيا جنوب الصحراء. ومما زاد الأوضاع سوء تفشي الإرهاب وتدفق المقاتلين الأجانب وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، الأمر الذي تسبب في انعدام الاستقرار في الشرق الأوسط والبلدان المتأثرة في الإقليم خاصة ليبيا. كما خلق العنف والاضطرابات في هذا البلد الأخير احتياجات الحماية، مع اعتقال عدد متزايد من اللاجئين وطالبي اللجوء واحتجازهم. ويؤثر هذا الانتهاك بوجه خاص على أولئك القادمين من البلدان الواقعة جنوب الصحراء. ويشكل أيضا سببا آخر يجعل بعض المهاجرين يرغبون في العبور الخطير للبحر لابيض المتوسط.

ليبيا

14. لا يزال المدنيون في ليبيا يعانون، نتيجة النزاعات وانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي والاقتصاد المتداعي. ووفقا لمصفوفة تتبع النزوح في المنظمة الدولية للهجرة، تم تحديد 423،394 مهاجرا في عدة أجزاء من البلاد. وينتمي أكثر من 90 في المائة من المهاجرين إلى أفريقيا. ومنهم نحو 67 في المئة (264 و471) من دول جنوب الصحراء ومن بينها 55 في المئة من النيجر وتشاد. ويأتي الـ 45 في المائة الباقون من 23 دولة افريقية اخرى. ووفقا للمفوضية، يوجد في ليبيا حوالي 43 ألف لاجئ وطالب لجوء. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 20 ألفا من المهاجرين يوجدون في مراكز الاحتجاز في مواقع مختلفة في البلاد. ويتعرض هؤلاء الأفراد للممارسات اللاإنسانية والاستغلال.

15. إن الأثر الإنساني المباشر لتقلبات الوضع السياسي على السكان المتضررين من ليبيا شديد أيضا. ويعاني مئات الآلاف من الناس في جميع أنحاء البلد الآن، ويعيشون في ظروف غير آمنة، وبيئات معادية عالية المخاطر، مع إمكانية ضئيلة أو معدومة للحصول على مساعدات الرعاية الصحية المنقذة للحياة، والأدوية الأساسية، والغذاء، والمياه الصالحة للشرب، والمأوى، والتعليم.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

16. لا تزال حالة اللاجئين التي طال أمدها في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في الجزائر مصدر قلق للمفوضية. في الواقع، تستضيف الجزائر 165،000[1] لاجئ صحراوي يعيشون في خمسة مخيمات بالقرب من تندوف؛ بمن فيهم 125،000 في حالة ضعف ويتلقون مساعدة إنسانية من وكالات الأمم المتحدة.

17. خلال زيارة قام بها في مارس 2016، ذكر الأمين العام للأمم المتحدة بقوة أنه شعر بالصدمة إزاء الوضع الإنساني في المخيمات ودعا إلى مزيد من التعبئة للوضع الذي طال أمده وإلى عقد اجتماع لإعلان المساهمات .وإزاء خطر التدهور في الوضع الإنساني بشكل متزايد، قام المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بزيارة لمنطقة تندوف في ديسمبر 2017، تمكن خلالها من تقدير العجز في المعونة الغذائية والمشاكل الخطيرة المتعلقة بسوء التغذية لدى اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في إحدى أكثر مناطق الأرض عدائية وبدون أي قدرة على الصمود.

18. منذ أكثر من 40 عاما، ظل اللاجئون الصحراويون يعيشون في ظروف قاسية للغاية في الصحراء في جنوب غرب الجزائر. وعليه، يدعو الاتحاد الأفريقي المجتمع الدولي إلى الإسهام في تحسين الظروف الصعبة والقاسية للغاية التي يعيشها هذا اللاجئون الضعفاء الذين ينتظرون تنظيم استفتاء بشأن تقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة.

إقليم وسط أفريقيا

19. في جمهورية أفريقيا الوسطى، يزداد انتشار النزاعات والنزوح القسري ويؤثر ذلك على الأجزاء التي لم تتأثر سابقا من البلد. تعتبر جمهورية أفريقيا الوسطى واحدة من البلدان القليلة في العالم التي يعتمد فيها شخص واحد تقريبا من أصل اثنين على المساعدات للبقاء على قيد الحياة. وبلغ عدد النازحين كلاجئين ونازحين داخليا 1.1 مليون رقم قياسي يبلغ. ومع توسع الأزمة نحو الشرق والشمال الغربي للبلاد، هناك عمليات نزوح جماعية جديدة وهناك خطر كبير بأن تتدهور حالة الأشخاص الذين نزحوا سابقا والذين لا يزالون في المخيمات. واضطر أسرة واحدة من أصل كل أربعة إلى الفرار. وفي يوليه 2017، تجاوز عدد النازحين داخليا 000 600 شخص، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 50 في المائة تقريبا منذ يناير 2017. وتعيش الغالبية العظمى من هؤلاء النازحين داخليا في مخيمات مؤقتة، ومساجد، وكنائس، وقواعد قريبة من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمباني الفارغة.

20. يقوّض تجدّد النزاعات المسلحة بشكل خطير الآمال في عودة النازحين داخليا واللاجئين، نظرا لاستمرار تدهور الأوضاع في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما تعوق الهجمات ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والمرافق الطبية إمكانية الحصول على الخدمات الحيوية. وقد

[1] المذكرة الشفهية المرجع:015/2018/AB ، المؤرخة في 06 يناير 2018، من الجزائر.

أدى تخفيض الحيز الإنساني في جميع أنحاء البلد وسط تدهور الأمن إلى جعل تقديم أنشطة الحماية الأساسية والمساعدة أكثر صعوبة من ذي قبل.

21. قد يكون للارتفاع المفاجئ لأعمال العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى أثر كبير على الإقليم أيضا: ففي الوقت الذي يشتعل فيه العنف، يرجح أن يعبر السكان الحدود بشكل متزايد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والكاميرون، إضافة إلى ما يقرب من 000 500 لاجئ تمت استضافتهم بالفعل من جانب هذه البلدان، مما يزيد من الضغط على الموارد المحدودة للبلدان المضيفة. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركائها، فإن أكثر من 000 7 من أبناء أفريقيا الوسطى عبروا الحدود إلى الكاميرون.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

22. تدهور الوضع الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل كبير خلال العام الماضي. وقد تعمقت الأزمة وانتشرت، مما أثر على الأفراد في المناطق التي كانت تعتبر في السابق مستقرة وتمتد آليات التكيف لدى الأفراد في المناطق التي تأثرت بالفعل. ومع وجود عدد من النازحين داخليا يبلغ عددهم 2.2 مليون نازح داخليا في نهاية عام 2016، أجبرت موجة النزاع العنيف والتوترات بين الطوائف أكثر من 1.7 مليون شخص على الفرار من ديارهم في عام 2017، أي بمعدل أكثر من 5500 شخص يوميا. وحتى أكتوبر 2017، بلغ مجموع النازحين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية 4.1 مليون نسمة[2]، وهو أعلى عدد من ايّ من بلدان القارة الأفريقية. وكان لانعدام الأمن أثر مدمر على قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء، ويواجه 7.7 مليون شخص في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية انعدام الأمن الغذائي الشديد - بزيادة قدرها 30 في المائة عن نفس الفترة من العام الماضي. ومما يزيد من تعقيد الوضع، الحالة السياسية والانكماش الاقتصادي. ولوحظ هذا التدهور، أساسا في مناطق كاساي وجنوب كيفو وتانجانيقا، ويجري على خلفية واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم وأكثرها تعقيدا. وفي جميع أنحاء البلد، يحتاج ما لا يقل عن 8.5 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية والحماية، ويتأثر ما يقرب من مليوني طفل بسوء التغذية الحاد الشديد - أي 12 في المائة من عدد الحالات في العالم -وتفشي الأمراض، بما فيها الكوليرا، التي تؤثر على عشرات الآلاف من الأفراد كل عام. وفي الوقت نفسه، تستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا 26, 236 من بينهم لاجئون من رواندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وبوروندي.

23. ونتيجة للتدهور الملحوظ للوضع الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يشكل تحديات هائلة لجهود الاستجابة الجماعية، أعلنت منظومة الأمم المتحدة الاستجابة للطوارئ على نطاق منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع التركيز على منطقة كاساي ، وتانجانيقا، وأقاليم كيفو الجنوبية، لمدة ستة أشهر اعتبارا من 20 أكتوبر 2017[3].

بوروندي

24. لا تزال حالة النزوح القسري في بوروندي، ولا سيما هروب الأشخاص عبر الحدود إلى البلدان المجاورة ومنها تنزانيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وكينيا وموزامبيق وزامبيا وملاوي مستمرة دون هوادة. وفي أبريل 2017، فر حوالي 237،393 شخصا من تنزانيا، بينما فر حوالي 85،733 شخصا و37،354 شخصا إلى رواندا

[2] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والنازحين والعائدين في 31 أكتوبر 2017 ص.1

[3] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، لمحة عامة، نوفمبر 2017

وجمهورية الكونغو الديمقراطية على التوالي. وقد تلقت أوغندا عبئاً آخر قدره 34،801 بوروندي خلال نفس الفترة. وفي حين أن البلد قد لا يكون في خضم حالة طوارئ إنسانية هائلة، فإن التحذيرات المبكرة تشير إلى احتمال كبير لتدهور الأوضاع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة، نظرا لان بعض البلدان المجاورة قد تنتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية فيما يتعلق باحترام معاملة اللاجئين.

25. وفي الوقت نفسه، تأثر ما يقدر ب 000 90 شخص بظاهرة النينيو (الأمطار الغزيرة والرياح العاتية والفيضانات والانهيارات الأرضية). وتزداد حالة الأمن الغذائي والتغذية سوءا بصورة متزايدة حيث يعاني 23 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي. ويظهر أحدث تقييم للحصاد وتوافر الغذاء وحالة التغذية انخفاضا بنسبة 2.1 في المائة في إنتاج المحاصيل الرئيسية، أساسا بسبب الأخطار المناخية (الأمطار الغزيرة والفيضانات)، واستمرار الأمراض النباتية، والافتقار إلى المدخلات الزراعية وتدهور إنتاجية الأراضي. ونتيجة لذلك، فقد تم فقدان حوالي 000 23 طن من الفاصوليا و 000 60 طن من الذرة و 000 75 طن من الأرز[4].

الكاميرون

26. بعد نيجيريا، تعد الكاميرون ثاني أكثر البلدان تأثرا بأزمة بحيرة تشاد. وقد تسببت الغارات التي شنتها جماعة بوكو حرام عبر الحدود والتفجيرات الانتحارية وتزايد انعدام الأمن، في نزوح كبير وزادت من ضعف السكان المحليين في منطقة الشمال الأقصى. واعتبارا من أكتوبر 2017[5]، كان هناك 237،967 نازحا داخليا في منطقة الشمال الأقصى، وتم تسجيل 332،000 لاجئ. وتؤدي الهجمات المستمرة والعمليات العسكرية وانعدام الأمن إلى الحد بشدة من إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

27. يؤدي النزاع المسلح وما ينجم عن ذلك من نزوح إلى تأجيج العنف الجنساني فضلا عن التوترات فيما بين المجتمعات المحلية حول الموارد الشحيحة. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مصدر قلق كبير في منطقة الساحل القاحلة التي تتأثر بانتظام بالجفاف ونقص الأغذية، وتفشي الأوبئة. تعتبر خدمات المياه والصرف الصحي هي الأضعف في البلد، حيث لا يحصل سوى 40 في المائة من السكان على مياه الشرب النظيفة[6]. وتفيد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن عددا كبيرا من المدارس أغلق في بعض المناطق في أقصى الشمال بسبب انعدام الأمن.

28. أدّى تجدّد العنف في مناطق الناطقين باللغة الإنجليزية في الكاميرون إلى هروب العديد من اللاجئين الكاميرونيين إلى أجزاء في جنوب شرق نيجيريا. وقد سجلت السلطات النيجيرية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالفعل 000 2 فرد. وينتظر التسجيل نحو 3000 شخص. وكثير من الوافدين الجدد هم من النساء والأطفال. وأفادت الحكومة النيجيرية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أنها تخطط لوصول أكثر من 40 ألف لاجئ من الكاميرون بسبب العنف السياسي وتدهور الوضع الأمني. ويثير تدفق اللاجئين هذا تحديا إضافيا لكل من نيجيريا والكاميرون اللتين تتصارعان بالفعل مع النزوح المتعلق بوجود بوكو حرام.

تشاد

[4] منظمة الأغذية والزراعة، يونيو 2016ن، تقرير عن الوضع في بوروندي

[5] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. الكاميرون، نشرة أكتوبر 2017.

[6] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المتطلبات المنقحة، واولويات الاستجابة، سبتمبر 2017. ص .5

29. إن عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في تشاد يتجاوز 4.7 ملايين شخص. وتشير التوقعات إلى أن حوالي 000 900 منهم سيعانون من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلد في يونيو .وفي 31 ديسمبر 2017، كان هناك أكثر من 410،000 لاجئ في جنوب وشرق البلد (معظمهم من السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى)، وحوالي 174،200 نازح في منطقة بحيرة تشاد .يواجه البلد تهديدات أمنية على أطرافه، وعلى الأخص من بوكو حرام منذ فبراير 2015 في منطقة البحيرة .وقد استهدفت الهجمات العمليات العسكرية والمدنيين معا، مما دفع الناس إلى مغادرة منازلهم. وقد نزح حوالى 130،000 شخص فى منطقة البحيرة . و57% من اللاجئين المستضافين في تشاد هم أطفال، بينما بلغت نسبة النساء 56% ونسبة الأسر اللاجئة التي ترأسها النساء 69%.

إقليم الشرق والقرن الأفريقي

30. يستضيف شرق أفريقيا أكثر من 50 في المائة من النازحين داخليا في القارة. وقد تأثر الإقليم بالنزاعات والكوارث والإرهاب. وثلاث سنوات متتالية من الجفاف، بسبب ظاهرة النينو.

جنوب السودان

31. لا يزال تجدد العنف في جنوب السودان يؤدي إلى نزوح جماعي وغير مسبوق للأشخاص داخل البلد وإلى جيرانه على حد سواء. ولا تزال حالة النزوح في جنوب السودان من أسرع ظواهر النزوح نموا في العالم. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، لا تزال أوغندا أكبر مستقبل للنازحين من جنوب السودان، في حين يستضيف السودان وإثيوبيا عددا كبيرا من اللاجئين من نفس البلد. وحتى أكتوبر 2017، نزح نحو 3.9 مليون شخص أو ثلث عدد سكان جنوب السودان المقدر. ويقدر ان هناك 1.8 مليون نازح داخلي في حين يوجد نحو 2.1 مليون لاجئ في البلدان المجاورة. وتستضيف أوغندا أغلبية اللاجئين من جنوب السودان حيث يبلغ عددهم 1.035.703 أشخاص يليه السودان الذي يستضيف .660 454 لاجئا وإثيوبيا 41.366 لاجئا.

32. منذ يناير 2017، فر 911 641 لاجئ من جنوب السودان إلى البلدان المجاورة، ومن بينهم 279 345 إلى أوغندا وحدها وما يقرب من 500 4 لاجئ من جنوب السودان في الأسبوعين الأولين من أكتوبر 2017. ويوجد الآن 2.1 مليون لاجئ من جنوب السودان، ومن المرجح أن تتجاوز توقعات الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين 2.130.500 بحلول 31 ديسمبر 2017 في المستقبل القريب. ومن بين هؤلاء الأشخاص حوالي 63 في المائة من الأطفال و53 في المائة من النساء والفتيات.

33. وفي الوقت نفسه، يوجد عدد كبير من النازحين داخليا. وهناك عدد أولي من النازحين داخليا نتيجة النزاع الذي وقع في عام 2013 وهم يخضعون لبرنامج الأمم المتحدة لحماية المدنيين، ويتم تجميعهم داخل مباني بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ومما أدى إلى زيادة الوضع تفاقماً عودة النزاع في يوليو 2016، الذي أدى أيضا إلى موجة أخرى من النزوح الداخلي، فضلا عن النزوح العابر للحدود. علاوة على ذلك، هناك نزاعات ناشئة حديثا في البلد، مع ظهور نزاعات جديدة في الاستوائية، في حين أفادت التقارير بأن الحكومة تتعرض للهجوم على مواقع جديدة للمتمردين مما يزيد من نزوح الأشخاص على نطاق واسع. وفي الوقت الراهن، لا توجد سوى ولاية واحدة من أصل عشر ولايات في البلد خالية من النزاع، وهي

ولاية واراب. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فقد دمر النزاع منذ ديسمبر 2013 حياة الملايين في جنوب السوداني وأدى إلى نزوح أكثر من 2،7 مليون شخص. ونزح نحو 1،73 مليون منهم داخليا في البلد، وحوالي 1،05 مليون لاجئ في البلدان المجاورة.

34. من الظواهر الأخرى المثيرة للقلق في جنوب السودان العنف الذي يمارس ضد عمال المساعدات الإنسانية، والبنية التحتية الإنسانية مثل المدارس والمستشفيات، بما في ذلك إطلاق النار، والكمائن، والاعتداءات، والمضايقة، والسرقة. وقد أسفر ذلك عن مقتل مأساوي لثلاثة من عمال المساعدات، مما جعل عدد عمال الإغاثة الذين قتلوا في جنوب السودان منذ بدء النزاع في ديسمبر 2013 يتجاوز 55 شخصا. وفي الآونة الأخيرة، أبلغ الشركاء الإنسانيون عن 78 حالة من رفض وصول المساعدات الإنسانية، من بينها 73 في المائة متصلة بالعنف ضد عمال المساعدات الإنسانية وممتلكاتهم. ولا يزال السفر على الطرقات والنهر بالنسبة إلى العاملين في المجال الإنساني خطرا.

الصومال

35. تزداد الاحتياجات الإنسانية في الصومال بسبب ندرة الأمطار، والنزاعات، والنزوح، وعدم الحصول على الخدمات. وقد نزح أكثر من مليون شخص بسبب الجفاف والنزاع في عام 2017[7]. ويمثل الأشخاص دون سن الثامنة عشرة ثلثي النازحين. ويواجه العديد من مناطق البلد انعدام الأمن الغذائي. ويوجد نحو 900 000 لاجئ صومالي في المنطقة.

36. اضطلعت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومجلس السلم والأمن من خلال مختلف دوراتها ومقرراتها بشأن الوضع في الصومال بدور محوري في تحسين الوضع الأمني في البلد. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الدعم للعودة الطوعية لأكثر من 000 100 لاجئ صومالي من جيبوتي وكينيا واليمن وبلدان اللجوء الأخرى. ويطالب إعلان وخطة عمل نيروبي الصادر عن الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية اللذين اعتمدهما رؤساء دول البلدان الأعضاء في الهيئة في 25 مارس، الدول الأعضاء فيهما إلى التبني الجماعي لنهج إقليمي لإيجاد حلول دائمة للاجئين الصوماليين مع الحفاظ على الحماية وتعزيز الاعتماد على الذات في بلدان اللجوء.

إثيوبيا

37. في عام 2017، شهدت إثيوبيا ارتفاعا كبيرا في مستوى النزوح الداخلي الناجم عن الجفاف والنزاعات الطائفية. وغالبا ما يؤدي إلى ذلك تنافس المناطق المتأثرة بالجفاف على الموارد والتوترات العرقية. ويحدث النزوح أيضا في المناطق التي تأثرت سلبا بالجفاف وآثار تغير المناخ. وكان انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما في إقليم الصومال، مسؤولا عن نزوح عدد كبير من الأشخاص. وأدى النزاع على وجه الخصوص في منطقة أوروميا والصومال أيضا إلى نزوح أعداد كبيرة من الأشخاص. وينتشر العديد من النازحين داخل مناطقهم. وقد استجابت السلطات الاثيوبية باستعادة الأمن وتقديم المساعدة الإنسانية.

إقليم الجنوب أفريقي

38. تسببت الآثار السلبية الناجمة عن الجفاف جراء ظاهرة النينو في أزمة إنسانية أثرت على ما يقدر بنحو 40 مليون شخص في الجنوب الأفريقي، وهو ما يمثل 14 في المائة من مجموع سكان مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. ويحتاج نحو 23 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية

[7] الصومال: لمحة إنسانية سريعة، 7 ديسمبر 2017

الفورية. وقد اختبر حجم وفداحة الجفاف القدرة المحلية للدول الأعضاء في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.

39. في يوليو 2017، أطلقت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي نداءً بقيمة 2،4 مليار دولار امريكي لمساعدة بلدان الإقليم. وبفضل الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمجتمع الدولي، بدأ السكان المتضررون من النينو في التعافي. وعلى الرغم من أن المزارعين في المنطقة استفادوا من حصاد 2017/2016 الجيد، فإن ما يقدر بـ 5 ملايين شخص ما زالوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

40. في مدغشقر، يقل إنتاج الذرة عن متوسط السنوات الخمس وهو أقل منه في عام 2016. وفي عام 2017، سجلت المنطقة الرئيسية المنتجة للأرز في البلد أدنى إنتاج من أي وقت مضى. كما أن إنتاج الكسافا الوطني كان أقل من متوسط السنوات الخمس وأقل من العام الماضي. وفي اعقاب انتهاء خطة الاستجابة لحالات الطوارئ في مايو 2017 في المناطق المتضررة من النينو، تم وضع خطة جديدة. واستنادا إلى الأرقام المستمدة من تحليل انعدام الأمن الغذائي الذي تم القيام به في يونيو 2017، استهدفت خطة المساعدة الجديدة 800 262 شخص في حالات الطوارئ، منهم 044 142 في الجنوب و 736 120 في الجنوب الشرقي؛ و 804،600 في أزمة ومن بينهم 528،440 في الجنوب و072،364 في جنوب شرق البلاد. وتظهر التوقعات أن هناك فرصة متزايدة لنشاط الأعاصير في مدغشقر من ديسمبر 2017 إلى مارس 2018 مما سيسبب أضرار وخسائر. ولكن الأعاصير مفيدة عموما لبعض مناطق مدغشقر لأنها تجلب المياه للزراعة.

41. تتعرض موزمبيق للصدمات البيئية، بما في ذلك الأعاصير والفيضانات والجفاف. ولا تزال تواجه مشكلة إنسانية في المناطق المتأثرة بالجفاف في المنطقتين الجنوبية والوسطى اللتين تواجهان انعدام الأمن الغذائي. ويتعافى العديد من الأسر المعيشية من الجفاف المرتبط بالنينو الذي بلغ ذروته في أوائل عام 2017. غير أن انعدام الأمن الغذائي لا يزال يمثل مشكلة رئيسية في البلاد.

إقليم غرب أفريقيا
نيجيريا

42. لا يزال شمال شرق نيجيريا يشكل مصدر قلق بالغ. ولا يزال هناك نحو 1،5 مليون شخص نازحين داخليا على الرغم من المكتسبات التي حققتها السلطات العسكرية في الآونة الأخيرة، حيث لا تزال بوكو حرام تخلق وضعا متقلبا في منطقة حوض بحيرة تشاد. ولا تزال تصدر تقارير عن حالات نزوح جديدة خلال الفترة قيد البحث. وقد أدى النزاع مع بوكو حرام إلى نزوح واسع الانتشار، وانتهاك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ومخاطر الحماية، وتفاقم الأزمة الإنسانية. النزاع الآن في سنته الثامنة. وقد سبب النزاع الطويل الأمد، المرتبط ببوكو حرام، شمال شرق نيجيريا، وهي منطقة ذات تاريخ طويل من الفقر والتخلف، دماراً عميقاً.

43. حققت السلطات النيجيرية إنجازات هامة في مجال تحسين الأمن، وتخليص عدة مناطق من عناصر بوكو حرام، وتقديم المساعدة الإنسانية وتنفيذ أنشطة إعادة الإعمار والتأهيل. بيد أن عددا كبيرا من الأشخاص ما زالوا نازحين داخل نيجيريا وعبر الحدود أساسا مع الكاميرون. وينضم اللاجئون العائدون والنازحون داخليا إلى المخيمات والأوضاع الشبيهة بالمخيمات في شمال شرق نيجيريا ويواجهون عوائق رئيسية في تأمين سبل كسب العيش وفرص إعادة توطين أنفسهم في مناطقهم الأصلية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت الحكومة النيجيرية

والمنظمات الإنسانية، وبتكثيف المساعدة على نطاق واسع لتحسين فرص الحصول على الخدمات.

44. لا تزال التقارير تشير إلى الهجمات العنيفة التي تستهدف المدنيين، ولا يزال انعدام الأمن والحصول على المساعدة يشكلان عائقا مفرطا أمام إيصال المعونة واستعادة سبل العيش في المجتمعات المحلية. وعلى وجه الخصوص، لا يزال النساء والأطفال يعانون من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ويحتاج أكثر من 8 ملايين شخص في الولايات الثلاث الأكثر تضررا في شمال شرقي نيجيريا وبورنو وأدماوا ويوبي إلى المساعدة الإنسانية. ولا يزال أكثر من 1.8 مليون شخص، معظمهم من الأطفال، نازحين عبر 2140 موقعا. وقد عاد أكثر من مليون شخص من النازحين داخليا واللاجئين بالقرب من مناطقهم الأصلية وهم يحاولون إعادة بناء حياتهم دون دعم يذكر. فالعديد منهم يقتربون الآن من منازلهم ولكنهم لا يزالوا نازحين، وغالبا في مواقع النزوح الداخلي، دون مأوى ومساعدات ملائمين، حيث تكون الخدمات الأساسية ضعيفة. وتخلق البيئة الشديدة التقلب والتهديد، مخاطر أكبر على السلامة والحماية للبنين والبنات. وهم يتعرضون بشكل متزايد للخطف من الجماعات المسلحة أو تجنيدهم، بما في ذلك استخدامهم في الهجمات الانتحارية. وما زالت هناك تقارير تفيد بأن عدد الفتيان والفتيات الذين استخدموا كقوة انتحارية من قبل جماعة بوكو حرام قد زاد على نحو ملحوظ.

سيراليون

45. أدت الأمطار الغزيرة المطولة والثقيلة إلى سلسلة من الفيضانات والانهيارات الطينية الكبيرة في 14 أغسطس في عدة مناطق من فريتاون، عاصمة سيراليون. وأسفر ذلك عن مقتل نحو 500 شخص، ونزوح آلاف المدنيين وتدمير كمية كبيرة من الممتلكات الخاصة والعامة. وتمكنت الحكومة من اتخاذ تدابير فورية لإنقاذ العديد من المدنيين من الانهيارات الطينية. وتقوم الحكومة أيضا بتنسيق الجهود الإنسانية وجهود الإنعاش للسكان المتضررين.

46. تحظى الجهود التي تقدمها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى سيراليون بتقدير كبير لأنها قطعت شوطا كبيرا في توفير الاحتياجات الملحّة للأسر المتضررة. ويمثّل ذلك إبداء إيجابيا للتضامن مع حكومة سيراليون وشعبها.

47. أعرب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على جناح السرعة عن التضامن مع شعب سيراليون وحكومتها، وأوفد مبعوثه الخاص، ودعا إلى تقديم الدعم الدولي للبلد. وزار مفوض الشؤون الاجتماعية البلد وأعرب عن تضامن المفوضية. وهناك حاجة إلى القيام بالاستثمار في مجال التأهب للكوارث وتخفيف حدة المخاطر حتى تتمكن سيراليون من الصمود أمام الصدمات في المستقبل.

الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي في معالجة الأزمات الإنسانية

48. عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي استناداً إلى الصلاحية التي فتحت إياها بموجب مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.965-986 الصادر في 1 يوليو 2016 الذي دعا إلى تحسين أساليب الإبلاغ ومصادر البيانات الموثوق فيها بشأن الوضع الإنساني في أفريقيا؛ والدعوة الواردة في الموقف الأفريقي الموحد من الفعالية الإنسانية في أفريقيا؛ خطة عمل هراري المعتمدة في أبريل 2017، لتنفيذ اتفاقية كمبالا، اجتماعا للدول الأعضاء والشركاء حول سبل تعزيز جمع وتحليل واستخدام بيانات النزوح القسري ورفع التقارير عنها في أفريقيا. تم تمثيل نحو 14 دولة عضوا وعدة شركاء. في هذا الاجتماع الذي أدى إلى تسهيل تبادل الخبرات فيما بين البلدان بشأن إدارة البيانات، وتحديد النهج المتعلقة بتحسين القدرة على جمع وإدارة البيانات

المتعلقة بالمسائل الإنسانية على الصعيد الوطني، وتبادل المعلومات بشأن الشراكات والمساعدة والتعاون الدولي.

49. أيدت المفوضية دور اللجنة الفرعية بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين للجنة الممثلين الدائمين في الاضطلاع بعدد من بعثات التقييم. ومن البلدان التي شملتها هذه البعثات في عام 2017 جمهورية غينيا ونيجيريا وسيراليون. ومن خلال هذه البعثات، تمكن أعضاء اللجنة الفرعية والمفوضية من جمع معلومات مباشرة عن الاحتياجات الإنسانية في البلدان المعنية والجهود التي تبذلها الحكومات والشركاء الدوليون للاستجابة للحالات الإنسانية وتنفيذ جهود الإنعاش وإعادة الإعمار. وقدمت المفوضية أيضا الدعم المالي والفني التضامني.

50. في ضوء الحالة المتدهورة بسرعة في ليبيا، تدعم المفوضية وضع وتنفيذ خطة عمل طارئة لتسهيل عودة وإجلاء المهاجرين الأفريقيين من ليبيا. في أعقاب مقرر صدر عن قمة للاتحاد الأفريقي -الاتحاد الأوروبي الخامسة في أبيدجان، كوت ديفوار في نوفمبر 2017، تم إنشاء فريق عمل يضم الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ممثلة في المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وبقيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية، ستشارك فريق العمل في تنسيق سياسي واستراتيجي وفني وتشغيلي بين أصحاب المصلحة لدعم عملية العودة الطوعية للمهاجرين من ليبيا. وتستهدف هذه العملية ما يصل 15 000 مهاجر مع منح الأولوية لأولئك المحتجزين حاليا. وقد أجرى رئيس المفوضية سلسلة من المشاورات والاجتماعات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لديها عدد كبير من المواطنين في ليبيا. ومن المتوقع أن ترسل الدول الأعضاء موظفين قنصليين إلى ليبيا لدعم تحديد الجنسية وتيسير الحصول على الوثائق.

51. قدم الصندوق الخاص للمساعدات الطارئة للإغاثة الإنسانية في أفريقيا الدعم إلى البلدان الأعضاء المتضررة من الكوارث الإنسانية. وتقدم اللجنة الفرعية للصندوق الخاص للمساعدة الطارئة للإغاثة الإنسانية المساعدة المالية والمادية لدعم الأنشطة والبرامج الوطنية للحد من آثار الكوارث. واللجنة مسؤولة أيضا عن تحديد سياسة الصندوق في ضوء تقديم المساعدة الطارئة للبلدان المتضررة، وبسرعة. وتهدف المساعدة الرمزية من الصندوق إلى إظهار التضامن مع البلدان المتضررة ودعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم لتفادي المعاناة البشرية والأضرار. ونظرا لتزايد الاحتياجات الإنسانية في القارة واستنفاد الصندوق، دعا المجلس التنفيذي، من خلال مقرره في يوليو 2017 EX.CL/Dec.968، المفوضية إلى العمل مع اللجنة الفرعية بشأن الصندوق، واللجنة الفرعية بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا لتعبئة الموارد من أجل تجديد موارد الصندوق. وقامت المفوضية بإعداد مذكرة مفاهيمية لعقد مؤتمر هام حول إعلان التبرعات وتقوم حاليا باستشارة أصحاب المصلحة المعنيين لتنظيم مؤتمر إعلان التبرعات في عام 2018.

52. نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي **الندوة السنوية الخامسة للاتحاد الأفريقي حول الشؤون الإنسانية التي** عقدت في نيروبي، كينيا، في الفترة من 25 إلى 27 نوفمبر 2017 تحت شعار **"رؤية وآفاق مشتركة للحماية والتضامن والحلول لحركات اللاجئين الواسعة النطاق في أفريقيا"**. وشاركت في الندوة حوالي **36 دولة عضوا**. وتم تمثيل جنوب السودان وبوروندي منها على مستوى وزاري. وحضر الندوة أيضا ممثلون عن مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية المحلية والمنظمات الدينية والقطاع الخاص وممثلو اللاجئين والباحثون والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام. تقاسمت الندوة، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المعلومات المتعلقة بالدروس المستخلصة

فيما يتعلق بتطبيق الإطار الشامل لاستجابة للاجئين لإعلان نيويورك لعام 2016 حول اللاجئين والمهاجرين في البلدان الأفريقية التي بدأ فيها التنفيذ.

53. ويجري حاليا تنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والصومال. ولا تزال ملاوي ورواندا في طور التطبيق أو قد تكون اعتمدت بالفعل سياسات ونهج إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين الذي يعزز القدرة الاقتصادية على المدى الطويل للاجئين والمجتمعات المضيفة.

54. نفذت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع مختلف شركائها، مشاريع زيادة تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ اتفاقية كمبالا بما في ذلك التدريب. وقد وضع مؤتمر الدول الأطراف الأول لاتفاقية كمبالا، الذي عقد في هراري، زيمبابوي في الفترة من 4 إلى 5 أبريل 2017، خطة عمل ترمي إلى زيادة تعزيز التصديق على اتفاقية كمبالا وإضفاء الطابع المحلي عليها وتنفيذها. وتقوم المفوضية حاليا باستكمال خطة عمل عشرية بشأن الفعالية الإنسانية. وتستند الخطة إلى الأطر القياسية والسياسية القائمة.

55. يصادف عام 2019 الذكرى الخمسين لاعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969، فضلا عن الذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية كمبالا لعام 2009. وفي هذا الصدد، دعا المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي خلال دورته التاسعة والعشرين في يوليو 2017، الاتحاد إلى إعلان عام 2019 سنة اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا، ودعا الاتحاد الأفريقي للعمل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والشركاء الآخرين المعنيين إلى تنظيم سلسلة من الأحداث التذكارية الرامية إلى تسليط الضوء على النزوح القسري في أفريقيا. تتيح الذكرى الخمسون لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 والذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية كمبالا لعام 2009، فرصة استراتيجية لإعادة الالتزام بقيم ومبادئ ومعايير إطار الحماية القانونية في أفريقيا.

56. نظمت المفوضية الدورة الثانية للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا، في كيغالي، رواندا، في الفترة من 16 إلى 19 أكتوبر 2017. وعقدت دورة اللجنة، تحت عنوان ***"فرص الهجرة وحرية تنقل الأشخاص في أفريقيا والتخفيف من وطأة التحديات"*** بالاشتراك مع اجتماعات الخبراء والوزراء على حد السواء.

التوصيات

1. ينبغي للدول الأعضاء في مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تعمل بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على تنفيذ إعلان نيويورك حول حركة اللاجئين على نطاق واسع ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الإطار الشامل لاستجابة اللاجئين والمساهمة في وضع الميثاق العالمي للاجئين؛
2. ينبغي أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع شركائها على اتخاذ خطوات ملموسة لاستكمال خطة العمل العشرية وتنفيذ خطة عمل هراري؛
3. تنظيم مؤتمر المانحين/إعلان التبرعات بهدف جمع الموارد لتجديد موارد الصندوق الخاص للمساعدات الطارئة؛
4. مواصلة تنفيذ خطة العودة والإجلاء من خلال استهداف المهاجرين الأفريقيين الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا والذين يتعرضون لخطر الانتهاكات وسوء المعاملة من خلال فريق العمل الثلاثي الأطراف الذي يضم الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وتشجع الدول الأعضاء على دعم عملية التحقق من الجنسية، والحصول على الوثائق، ومنح حقوق الهبوط، وتيسير تراخيص التحليق للطائرات المشاركة في عملية الإجلاء؛
5. دعم مبادرات السلام القوية من قبل الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تهدف إلى معالجة حالات النزاع التي أدت إلى نزوح طال أمده وإلى أزمات إنسانية.

6. ينبغي للدول الأعضاء اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية عن طريق توسيع الحيز الديمقراطي والتنمية الشاملة والحكم الرشيد وتطوير آلية التأهب للكوارث والوقاية منها والاستجابة لها، إضافة إلى وضع نظم الإنذار المبكر وآلية تسوية المنازعات، فضلا عن تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المنصوص عليها في معاهدات الاتحاد الأفريقي والمعاهدات الدولية.

7. يرجى من الدول الأعضاء مواصلة تزويد المفوضية بالبيانات والمعلومات المستكملة عن الوضع الإنساني في بلدانها.

8. ينبغي للمفوضية مواصلة دعم أنشطة اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للاجئين والعائدين والنازحين داخليا.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2018-01-26

Report on Humanitarian Situation in Africa

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/8934

Downloaded from African Union Common Repository